



# دور التحليل المالي للمؤشرات المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق و الأساس النقدي في تقييم ربحية المصارف

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م.د.أياد شاکر سلطان  
ayad.sultan@univsul.edu.iq

م.ريباز محمد حسين محمد  
rebaz.hussein@univsul.edu.iq

قسم المحاسبة - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة السليمانية

## ملخص:

يهدف البحث إلى إبراز أهمية المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية التقليدية المعدة على أساس الإستحقاق والمتمثلة أساساً في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ومقارنتها مع المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي لتحديد طبيعة الارتباط بين نتائج التحليل المالي المبني على أساس الإستحقاق وبين نتائج التحليل المبني على الأساس النقدي ومدى أبعاد ذلك الارتباط والمواءمة فيما بينها. وعلى الرغم من أن القوائم المالية التقليدية تعاني من بعض أوجه القصور و الإنتقادات فلاتزال محل اهتمام وتركيز الأطراف المستفيدة كونها إحدى أدوات التحليل المالي الرئيسة المعتمدة في تقييم الأداء المالي. ولتحقيق أهداف البحث، فقد أعتمد الباحثان المنهج الوصفي أساساً لإكمال الجانب النظري للبحث، أما لإنجاز الجانب العملي فقد إعتمد الباحثان على البيانات المالية التي تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية لعينة تتكون من خمس المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة خمس سنوات من (٢٠١٨-٢٠٢٢)، والتي إستخدمت في إحتساب مؤشرات الربحية القائمة على أساس الإستحقاق من جهة والأساس النقدي من جهة أخرى، إذ تم تحليلها وبالشكل الذي يحقق أهداف البحث ويساعد في إختبار فرضياته. وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود إختلاف في نتائج قيم مؤشرات ربحية المصارف عينة البحث ناتج عن الإختلاف في الأسس المحاسبية المعتمدة لإعداد القوائم المالية وطبيعة المعلومات الواردة فيها، وأوصى البحث بضرورة إستخدام المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق إلى جانب المؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية لتقييم ربحية المصارف عينة البحث وبالشكل الذي تكمل نتائج التحليل إحداهما الأخرى.

Recieved: 7/1/2024

Accepted: 9/2/2024



## المقدمة:

يعد التحليل المالي من الموضوعات التي تهم العديد من الباحثين والمنظمات المهنية والأكاديمية الدولية والمحلية، وشهد تطورات كبيرة وإدخال أدوات تحليلية متعددة ومتنوعة تتماشى مع التقدم الذي شهدته بيئة الأعمال، إذ يستخدم من قبل أغلب الوحدات الاقتصادية لأغراض تقييم أدائها المالي وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، وتعتمد صحة التحليل على دقة القوائم المالية المختلفة، وبشكل رئيسي على القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق والمتمثلة أساسا في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

إن الوحدات الاقتصادية أسست لكي تستمر بأعمالها عملا بفرضية الأستمرارية، ومن ثم تحقيق النمو والتوسع في أنشطتها، وبالتالي فإن عليها أن تبحث في مقومات ديمومة هذه الأنشطة وذلك من خلال دراسة وتحليل مؤشرات السيولة والربحية التي من شأنها أن تبعد هذه الوحدات عن مخاطر الأفلاس وفي ذات الوقت تمكنها من تحقيق الأرباح التي تكفل لها الأستمرارية.

وبالنظر لأن القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق تعاني من بعض أوجه القصور في قياس الأداء المالي، كان على الوحدات الاقتصادية الناجحة أن تبحث عن مؤشرات حقيقية عن الأداء المالي، الأمر الذي أدى إلى تحول الإهتمام في الآونة الأخيرة نحو قوائم مالية أخرى مكملة لقائمتي الدخل والمركز المالي مثل قائمة التدفقات النقدية كونها أداة جيدة من أدوات التحليل المالي، باعتبار أن المؤشرات المالية المبنية على الأساس النقدي ستوفر بلا شك لمستخدمي القرارات الاقتصادية معلومات تفصيلية عن مصادر وإستخدامات الأموال التي يمكن إذا ما إستخدمت مع المؤشرات الخاصة بقائمتي الدخل والمركز المالي أن تعطي تقييما أكثر موضوعية عن أداء الوحدات الاقتصادية فيما لو إستخدمت مؤشرات الإستحقاق لوحدها.

ومن هذا المنطلق جاء البحث ليلسط الضوء على المشكلة الأساسية التي يمكن صياغتها على النحو الآتي: هل أن الأسس المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية تؤثر في طبيعة المعلومات الواردة في هذه القوائم؟ وهل أن المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدة على أسس مختلفة يمكن أن تكمل إحداهما الأخرى وبالتالي توفر مؤشرات مالية مناسبة لتقييم الربحية؟

وعليه فإن الهدف من هذا البحث هو التركيز على تحديد طبيعة الإرتباط والمواءمة بين نتائج التحليل المالي المبني على الأساس النقدي وبين نتائج التحليل المبني على أساس الإستحقاق ومدى أبعاد ذلك الإرتباط والمواءمة بينهما.

ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منها منهجية البحث أما المبحث الثاني فقد ناقش الجانب النظري للبحث إذ تم التركيز على مفهوم وأهمية التحليل المالي، ومن ثم توضيح مفهوم القوائم المالية كأداة رئيسة للتحليل المالي وكذلك تسليط الضوء على مصطلحي الربح والربحية وبيان أهمية الربحية سواء للمصارف وغيرها. أما المبحث الثالث فقد أختص بأستعراض الجانب العملي للبحث وذلك من خلال تحليل وتفسير نتائج البحث وإختبار فرضياته، وأخيرا تناول المبحث الرابع خلاصة ماتوصل إليه البحث من إستنتاجات على المستويين النظري والعملي وما اقترحه الباحث من توصيات إعتمادا على تلك الإستنتاجات.



## المبأ الأول: منهجىة المأ:

ىستعرض هذا المأ المأ وصفاً لمشكلة المأ وأهمىته وأهدافه وفرضىته والأموأ المأ الذى يقوم علىه وعلى النحو الآتى :

### أولاً: مشكلة المأ:

لأشك أن القوائم المالىة التقلدىة المأتمثلة فى كل من قائمى الخل والمركز المالى محل إهمام وتأكىد الأطراف المأستفيدة كافة، إلا أن ماىثار حول بعض أوجه القصور و الإنتقادات الناتجة عن إستخدام أساس الإستحقاق فى إعداء هاتىن القائمىن، فضلاً عن التوسع المأضطرد فى إستخدام أدوات التللل المالى فى تققىم أداء الوأدات الإقتصادىة، قد أفرز الحاجة فى الآونة الأخرة إلى وجود قائمة مالىة أخرى مكنها سد النقص فى القوائم المالىة التقلدىة، فكانت قائمة التدفقات النقدىة المأعدة على الأساس النقدى هى القائمة المأكملة والتى ستشكل مآ أدوات التللل المالى اللازمة لتققىم ربحىة المصارف التجرىة.

وعلىه مكن التعبير عن مشكلة المأ من خلال الأسئلة الآتىة:

هل أن الأسس المأحاسبىة المأعمدة فى إعداء القوائم المالىة لها تأثر فى طبىعة المألومات الواردة فى هذه القوائم وبالشكل الذى يؤثر على نأئج التللل المالى للمؤشرات المالىة المأشقة منها ؟  
هل أن تققىم ربحىة المصارف التجرىة ىستلزم تكامل المؤشرات المالىة المأشقة من القوائم المالىة المأختلفة ؟

### ثانىاً: أهمية المأ:

ىستمد المأ أهمىته من دوره فى تقديم دراسة تلللىة للمأوى المألوماتى للقوائم المالىة سواء التقلدىة أم المأستأدثة، وما مكن أن توفره هذه القوائم من مؤشرات مالىة مكن أن ىسترشد بها المألك والمأساهمىن وأرهم من الأطراف المأستفيدة فى تققىم الأوجه المأختلفة لنشاط الوأدة الإقتصادىة وإأأبار مدى كفاءتها فى توظف مواردها المالىة. هذا إلى جانب إن المأ ىسلط الضوء على أهمية التللل المالى كونه الأداة الأساسىة التى تركزت حولها الأنظار لما له من قدرة على توفير المألومات المألاءمة لتققىم الأداء وتأطىط المأستأبلى للأنشطة كافة ومن ثم أخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسىطرة.

### ثالثاً: أهداف المأ:

ىسعى المأ إلى تأققىم الأهداف الآتىة :

توضىح مفهوم وأهمية التللل المالى.

بىان أهمية مأوى المألوماتى للقوائم المالىة المأعدة على أساس الإستحقاق والمؤشرات المالىة المأشقة منها فى مآل التللل المالى.

بىان مفهوم وأهمية ربحىة المصارف التجرىة.

تأددى طبىعة الإرباط والمواءمة بىن نأئج التللل المالى المأبنى على الأساس النقدى وبىن نأئج التللل المأبنى على أساس الإستحقاق ومدى إمكانية الإستفادة من أبعاد هذا الإرباط فى تققىم ربحىة المصارف التجرىة.



## رابعاً: فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تم صياغة فرضيات البحث وفق أسلوب فرضية العدم والفرضية البديلة وعلى النحو الآتي:

يوجد إختلاف في نتائج تقييم ربحية المصارف عينة البحث ناتج عن الإختلاف في الأسس المحاسبية المعتمدة لإعداد القوائم المالية وطبيعة المعلومات الوارده فيها.

لايوجد إختلاف في نتائج تقييم ربحية المصارف عينة البحث بسبب الإختلاف في الأسس المحاسبية المعتمدة لإعداد القوائم المالية وطبيعة المعلومات الوارده فيها.

هناك حاجة إلى إستخدام المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق إلى جانب المؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية لتقييم ربحية المصارف عينة البحث.

ليس هناك حاجة إلى إستخدام المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق إلى جانب المؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية لتقييم ربحية المصارف عينة البحث.

## خامساً: أساليب جمع البيانات والمعلومات::

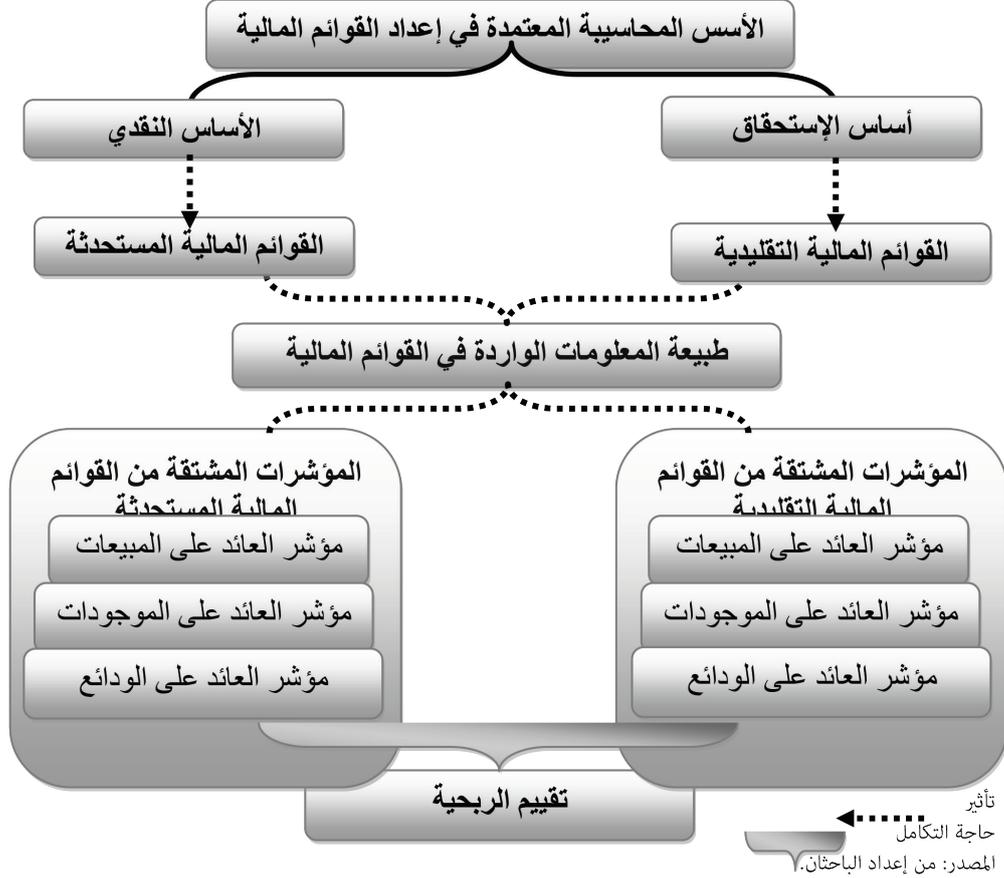
إعتمد الباحث في إنجاز الجانب النظري للبحث على المنهج الوصفي التحليلي ( الإستقرائي ) للوصول إلى نتائج البحث, وقد إستمد مادته العلمية من المصادر العلمية والمتمثلة بالكتب والبحوث والدوريات العلمية ورسائل وأطاريح سابقة ذات صلة بموضوع البحث, فضلاً عن الاطلاع على مواقع الإنترنت المهتمة بمجال البحث العلمي لإغناء الجانب النظري, أما فيما يخص الجانب العملي للبحث فتم بالإعتماد على جمع وتحليل البيانات المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للمصارف عينة البحث.

## سادساً : مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية الأهلية المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية Iraq Stock Exchange (ISX) والبالغ عددها ( ٢٥ ) مصرفاً تجارياً عراقياً مدرجاً في السوق, في حين تتكون عينة البحث من خمس المصارف, وقد تم إختيار هذه العينة من المصارف نظراً لتوفر البيانات المالية وخاصة بالنسبة السنة المالية ٢٠٢٢ والتي تنسجم مع نموذج البحث ولمدة خمس سنوات من ( ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ ) كما أن هذه المصارف متقاربة من حيث الحجم وتاريخ الإدراج في سوق الأوراق المالية. ولإغراض التحليل الإحصائي إستند الباحثان إلى أسلوب جمع البيانات الثانوية من القوائم المالية المنشورة للقطاع المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتضمن ملخصات عن المصارف كافة.

سابعاً : أمودج البحث:

الشكل (١)  
أمودج البحث



**المبحث الثاني**  
**الجانب النظري:**

أولاً: مفهوم وأهمية التحليل المالي للقوائم المالية:

يرتبط التحليل المالي إرتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بالوحدة الإقتصادية، وذلك لمعرفة التغيرات الإقتصادية التي حدثت في مسار أعمالها خلال فترة معينة، وإتجاهات تطورها مستقبلاً، ولمعرفة التغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل، إذ يمكن الإستعانة بأدوات التحليل المالي في دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لإستكشاف المستقبل. ومن ثم فالتحليل المالي بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة بإتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة.

وفي ضوء ماتقدم، يتفق معظم الباحثين والمؤلفين إلى أن جوهر عملية تقييم الأداء المالي للوحدات الإقتصادية يعتمد على عملية التحليل المالي، والتي عرفها Moyer « بأنها سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن إستعمالها لتحديد مواطن القوة أو الضعف في الوحدة الإقتصادية، مستعملة النسب المالية بصورة رئيسة في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع مستقبلاً ومعرفة نواحي الإختلاف وتحديد الإنحرافات».

(Moyer et al,2008:318)



وأعتبر Macminamin التحليل المالي « بمثابة الخطوة الأساسية الأولى باتجاه فهم ودراسة الوحدة الاقتصادية، من خلال إستخدام النسب والمؤشرات المالية لإكتشاف نقاط القوة والضعف في الوحدة وكذلك معرفتها بطبيعة موقعها السوقي من خلال مقارنة هذه المؤشرات مع الوحدات المنافسة لها». (Macminamin, 2009: 298).

وفي هذا السياق يشير الزبيدي إلى أن التحليل المالي « هو فحص القوائم المالية لوحدة الإقتصادية معينة عن فترة أو فترات سابقة، بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم الوحدة خلال فترة الدراسة، والتنبؤ بنتيجة أعمالها خلال فترات معينة ». (الزبيدي, 2010: 40)

وأشار سامي الباي أن التحليل المالي « عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في إتخاذ القرار وتقييم أداء الوحدات الإقتصادية في الماضي والحاضر، وتوقع ماستكون عليه في المستقبل ». (سامي, 2019: 39)

كما يرى محمد وعلي بأن التحليل المالي « هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وإستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الإرتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه الوحدة من الناحية التشغيلية والمالية وتقييم أداء هذه الوحدة وتقديم المعلومات للأطراف المستفيدة من أجل إتخاذ القرارات السليمة ». (محمد وعلي, 2020: 491)

وإستناداً إلى ماتقدم يمكن القول أن التحليل المالي « معالجة فنية منظمة للبيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بعد تبويبها من خلال إستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي، وذلك بهدف إيجاد التكامل والإرتباط بين البنود المختلفة لهذه القوائم ومن ثم إشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية، التي تساعد مستخدمى المعلومات في دراسة الوضع المالي للوحدة الإقتصادية وتقييم أداءها في الماضي ومقارنته بالحاضر وإمكانية الإرتقاء به مستقبلاً، فضلاً عن إمكانية الحكم على الربحية والقدرة على الإستمرار في المستقبل ». وعليه في ضوء ماتقدم يمكن إستنتاج الحقائق الآتية:

(خنفر والمطارنة, 2011: 72), (Jaf & Xinping, 2011: 201)

إن القوائم المالية المنشورة هي المادة الأساسية للتحليل المالي، وبالتالي فإن مهمة المحلل المالي تبدأ من حيث ينتهي المحاسب، وهنا يتطلب من المحلل إدراك الأسس التي أعدت طبقاً لها هذه القوائم. يقوم المستفيدون أو من ينوب عنهم (المحللون الماليون) بدراسة محتويات هذه القوائم وإستنتاج العلاقات بين عناصرها وإستخراج النسب المالية بقصد التعرف على القيمة المالية للوحدة الإقتصادية في تاريخ معين، فضلاً عن إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الإستمرار في المستقبل.

أما فيما يتعلق بأهمية التحليل المالي فلا تقتصر أهميته على إدارة الوحدة الإقتصادية وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها ودائيتها لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الوحدة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه، إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي، وبناء عليه يمكن إستعراض أهمية التحليل المالي على النحو الآتي: (الأسدي, 2019: 361)

## الأهمية الداخلية:

### تتمثل الأهمية الداخلية بالآتي:

- أ. الإطلاع على مدى صحة البيانات المالية وكيفية توظيفها.
- ب. معرفة المؤشر الحقيقي للمركز المالي والقيمة الصافية الخاصة بالوحدة الإقتصادية.
- ت. تحديد القدرة الإئتمانية الخاصة بالوحدة الإقتصادية.
- ث. إستخدام المعلومات التي تم التوصل إليها كأساس لإعداد التقديرات المستقبلية.

## ٢. الأهمية الخارجية:

### وتتلخص الأهمية الخارجية بالآتي:

- أ. تقويم الأعمال التي تقوم بها الوحدة الإقتصادية في الميدان المالي.
  - ب. تقويم النتائج المالية ومراقبة صحة المعلومات.
  - ت. تفسير البيانات الخاصة بالوضع المالي للوحدة للأطراف ذات العلاقة كحملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين وغيرهم ممن يهمهم معرفة الوضع المالي للوحدة.
  - ث. مقارنة الوظيفة المالية للوحدة الإقتصادية مع وحدات أخرى من نفس القطاع.
- هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يرى إن أهمية التحليل المالي لاتقف عند حدود ما ذكر آنفا، بل تتعداها إلى الجوانب أخرى تمس قدرة الوحدة على الإستمرار في بيئة الأعمال وتتمثل بالآتي:
- يعد التحليل المالي أحد عوامل النجاح الحاسمة لإستمرار الوحدات الإقتصادية في عالم تسوده ثورة المعلومات والإستثمار، إذ يسهم هذا التحليل في تحقيق النجاح المالي والإداري سواء للوحدة أم الأفراد، حيث تكمن أهميته في قدرته على: (<https://www.daftra.com/hub>)

- توفير معلومات دقيقة حول نجاح الإستثمار من خلال مؤشرات نسب الربحية.
- تحديد كفاءة الوحدة الإقتصادية ماليا من خلال تحديد تحديد نسب السيولة لديها.
- تحديد خطط التمويل ومقداره بناء على مؤشرات الكفاءة المالية.
- دعم عملية التخطيط المستقبلي لتعزيز عوامل القوة ومواجهة عوامل الضعف.
- تحديد درجة المخاطرة الإستثمارية في الوحدة من خلال مؤشرات المديونية.
- إعطاء مؤشرات دقيقة مدى نجاح الإدارات ذات الصلة كالمالية والمبيعات من خلال مؤشرات نسب النشاط.

## ثانيا : القوائم المالية أداة للتحليل المالي:

تعد القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات الداخلية كونها تمثل المصدر الرئيس للمعلومات التاريخية عن نشاط الوحدة الإقتصادية خلال فترة معينة ونتيجة هذا النشاط والمركز المالي والتغيرات التي حدثت عليه عن تلك الفترة. وهذا ما يجعلها تشكل المادة الخام للتحليل المالي، فالتحليل بمدولة الحقيقي، لا يقتصر فقط على مجرد قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة وأما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء هذه الأرقام



من دلالات تساعد في تكوين صورة أدق عن واقع حال الوحدة للكشف عن نقاط القوة والضعف والتنبؤ عن إتجاهاتها المستقبلية، كما تعد القوائم المالية العمود الفقري للإفصاح ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وأيضاً ما يتعلق بالتبويب. (الحجلة، ٢٠١٦: ٣٦)

عليه وقبل التطرق إلى أنواع القوائم المالية الأساسية وأهميتها ينبغي تعريف هذه القوائم بشكل عام لكي تتكون لدينا صورة واضحة عن مكانتها وأهميتها، فمن المعروف أن هناك عدة تعاريف لهذه القوائم تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين والمنظمات المهنية المختصة، ويعزى هذا الاختلاف إلى تطور أهمية وأهداف هذه القوائم واختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها هؤلاء الباحثين والمهتمين لتلك القوائم، فالقوائم المالية في مفهوم خنفر والمطارنة " تعد في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبى، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: الأول: قوائم مالية أساسية. والثاني: قوائم مكملة للقوائم الأساسية (قوائم مالية إضافية). أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دورى حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي قوائم: ( الدخل، المركز المالى، التدفق النقدى، والتغير في حقوق الملكية )، أما القوائم المكملة فهي قوائم تعد بشكل إختياري من قبل الوحدة بناءً على ظروف معينة مثل قوائم: (القيمة المضافة، القوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الاساسية..الخ). ويجب الإشارة هنا إلى إختلاف طرق الإعداد والإفصاح عن المعلومات، فهناك من يعتمد النموذج التقليدى لعرض المعلومات (الحساب) وهناك من يتبع النموذج الحديث في العرض والإفصاح عن المعلومات (القائمة)، وبعد الشكل الثانى أي نموذج القائمة الأكثر انسجاماً مع أهداف الإفصاح المحاسبى و التحليل المالى لما يوفره هذا النموذج من تقسيم واضح للإيرادات والمصروفات على أساس الأنشطة، علاوة على ما يوفره من إرتباطات بين المكونات والمجموعات من خلال التبويات المتبعة. (خنفر والمطارنة، ٢٠١١: ٢٨)

وفي ضوء ماتقدم يمكن القول أن القوائم المالية هي المنتج النهائى لنظام المعلومات المحاسبى ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستخدمين التي تقوم الوحدة الاقتصادية بإصدارها على شكل مجموعة من القوائم خلال الفترة المالية مبنية على أساس الترابط مع بعضها البعض كما أنها مكملة لبعضها البعض، إذ يتم بموجبها عرض كافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بنتائج أعمال الوحدة وتصوير وضعها المالى في نهاية تلك الفترة، وبالشكل الذي يجعل تلك القوائم مصدراً رئيساً للتحليل المالى والكشف عن نقاط القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية لكي يتمكن المستخدمون من اتخاذ قراراتهم الإقتصادية المختلفة وبناء توقعاتهم المستقبلية على درجة من الرشد والعقلانية.

أما فيما يتعلق بأهمية القوائم المالية يمكن تلخيصها وفقاً للآتي: (الدهراوي وهلال، ١٩٩٩: ٤٧-٤٨)، (فداغ، ١٩٩٩: ١٤٢)

أداة إتصال فبموجبها يتم توصيل رسالة مفهومة وواضحة ودقيقة لمستخدمي المعلومات المحاسبية سواء المستخدمين الداخليين أو المستخدمين الخارجيين عن نشاط الوحدة والنتائج المترتبة عنه. تساعد مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك معرفة مستوى أداء إدارتها وكفاءتها في استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفها. مصدر أساسى ومهم للمعلومات حول سيولة الوحدة، والتي يستفيد منها المقرضون لمعرفة مدى قدرتها على تسديد التزاماتها، وكذلك المالكين الحاليين لتقييم إمكانية استمرار أو زيادة أرباحها.



تساعد في معرفة المرونة المالية للوحدة، أي قدرتها على تعديل مقدار وتوقيت التدفقات النقدية حتى يمكن الاستجابة للإحتياجات والفرص غير المتوقعة.

وعليه يمكن تقسيم هذه القوائم إلى القوائم المالية التقليدية ( القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق ) وهي كل من قائمتي الدخل والميزانية العمومية والقوائم المالية المستحدثة (القوائم المالية المعدة على الأساس النقدي) وهي قائمة التدفقات النقدية ويتم هذا تقسيم بالإعتماد على الأسس المحاسبية المعتمدة في إعداد هذه القوائم وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه القوائم:

### القوائم المالية التقليدية ( القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق):

قائمة المركز المالي:

وهي قائمة توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الإستثمارات في موجودات المصرف، والتزامات المصرف لدائنيه وحق الملاك على صافي موجودات المصرف، حيث يتمثل المركز المالي للمصرف في ما له من موجودات وما عليه من مطلوبات أو إلتزامات تجاه الآخرين، وذلك في اللحظة الأخيرة من الفترة المالية المنتهية، وتعد هذه القائمة بعد إعداد الحسابات الختامية ومعرفة صافي نتيجة النشاط من ربح أو خسارة، وهي تتضمن أرصدة جميع الحسابات التي لم تزل مفتوحة في الحسابات الختامية أي التي لم تقفل بعد وللميزانية جانبان، الأول ويسمى الجانب الأيمن وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بموجودات المصرف وحقوقه على الآخرين، والثاني ويسمى الجانب الأيسر وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بالمطلوبات المصرف والتزاماته تجاه الآخرين، وتختلف طريقة ترتيب بنود الحسابات في الميزانية بحسب طبيعة عمل المصرف.(الحجلة، ٢٠١٦: ٣٩)

وقد عرف خنفر والمطارنة قائمة المركز المالي بأنها ” القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في الوحدة (حقوق الملكية والمطلوبات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الموجودات)، وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية في تأريخ إعداد القوائم المالية عادة في (٣١/١٢) مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للوحدة في ذلك التأريخ ”. وتعد هذه القائمة بأشكال متعددة , فيمكن أن تعد على شكل تقرير(قائمة المركز المالي) أو على شكل (الميزانية العمومية), إلا أن الشكل الأول (القائمة أو التقرير) يوفر أساسا جيدا للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسة إلى جانب إيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها“.

وتختص الميزانية بتوفير معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في موجودات الوحدة، ومطلوباتها لدائنيها وحق الملاك على صافي الموجودات. وتسهم الميزانية في إعداد التقرير المالي عن طريق توفير أساس إلى: حساب معدلات العائد.

تقييم هيكل الملكية للوحدة.

تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في الوحدة.

إذ إن الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها الوحدة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل, يجب أن تقوم على تحليل بنود الميزانية وتحديد مدى سيولة الوحدة ومرونتها المالية.

(خنفر والمطارنة، ٢٠١١: ٣٧)



## قائمة الدخل:

هي قائمة نتائج الأعمال التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المصرف في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المصرف، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعد في أحسن الحالات تقديرياً تقريباً، وذلك لأن قياس الدخل في المحاسبة هو إنعكاس للعديد من الإقتراضات والمبادئ (المعايير) التي وضعها المحاسبون على مدى العقود الماضية مثل إفتراض الدورية ومبدأ الإعتراف بالإيراد، ومبدأ المقابلة وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة كما يأتي الهدف من إعداد قائمة الدخل هو إظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي ربح، أو صافي خسارة، فهي إذا تهدف إلى معرفة وقياس مدى نجاح البنك خلال فترة معينة (عادة سنة أو نصف سنة) في إستغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعليه يمكننا القول أن قائمة الدخل تهدف إلى تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها وكذلك تقييم كفاءة إدارة المصرف وفعاليتها. (الحجلة، ٢٠١٦: ٣٧)

## القوائم المالية المستحدثة ( قائمة التدفقات النقدية ):

إن ماتضمنته الصفحات السابقة يؤكد بلا أدنى شك أن الهدف من القوائم المالية هو تقدير حجم وتوقيت وحالة اللاتأكد المصاحبة للتدفقات النقدية، فالقوائم الثلاث " قائمة الدخل، وقائمة حقوق الملكية، وقائمة المركز المالي " توفر بعض المعلومات عن التدفقات النقدية للوحدة الإقتصادية خلال مدة زمنية معينة، ولكن على نطاق محدود، فعلى سبيل المثال توفر قائمة الدخل معلومات حول الموارد التي توفرها العمليات ولكن ليس عن النقد بالضبط وتوضح قائمة حقوق الملكية مقدار المبالغ المستخدمة لدفع أرباح الأسهم أو شراء أسهم الخزينة، كما أن قائمة المركز المالي توضح المقارنة بين الموجودات التي حصلت عليه الوحدة أو التي تم التخلص منها وكذلك المطلوبات المتحققة أو التي تم تصفيتها، وهكذا نجد أن هذه القوائم رغم كونها مفيدة ومهمة لمستخدمي القوائم المالية إلا أن أي منها لايقدم معلومات تفصيلية عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر وإستخدامات النقد خلال المدة، ولسد هذه الحاجة فقد أوجب مجلس معايير المحاسبة المالية إعداد كشف التدفقات النقدية.

وقد عرف Kieso قائمه التدفقات النقدية " بأنها بيان بالمتحصلات النقدية، والمدفوعات النقدية والتغير في صافي النقد والناجحة عن أنشطة الوحدة الإقتصادية التشغيلية، الإستثمارية، والتمويلية خلال مدة زمنية محدد، وتعمل على تنسيق وتسوية الأرصدة النقدية أول وآخر المدة.

(Kieso, ٢٠١٩: ١٥)

كما عرف سليمان والطيب قائمة التدفقات النقدية بأنها " أداة تحليلية هامة تتجاوز نقائص التحليل الخاصة بالقوائم التقليدية وتقوم على منظور ديناميكي، وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية".

(سليمان والطيب، ٢٠٠٩: ١)

وقد أضاف جاموس أن قائمة التدفقات النقدية " بأنها قائمة سنوية يتم إعدادها إستناداً على الأساس النقدي وخلصتها إظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول السنة وآخرها".

(التميمي و جر، ٢٠١٣: ٨٩)

في ضوء ماتقدم يمكن القول أن قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الوحيدة التي يتم إعدادها على الأساس



النقدي وتعد قائمة أساسية من بين القوائم المالية التي تهتم بها المعايير الدولية والمحلية وينص عليها المعيار المحاسبي الدولي الأول وحدد المعيار المحاسبي الدولي السابع والقاعدة المحاسبية العراقية السابعة محتواها وطريقة عرضها، إن إهتمام المعايير والقواعد بقائمة التدفقات النقدية يأتي لعدة أسباب جوهرية تتجسد في أن إعداد هذه القائمة جاء لسد النقص في القوائم المالية التقليدية، فضلا عن دورها في سد احتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية من مستثمرين، مساهين، محللين الماليين، ودائنين لأحتوائها على البيانات التي تعد أساسا لتقييم مدى قدرة الوحدة الإقتصادية على توليد النقدية والنقدية المعادلة وكذلك البيانات حول استخدام هذه التدفقات.

حيث أن قائمة التدفق النقدي تبرز التباعد بين المحاسبة على أساس الاستحقاق والمحاسبة على الأساس النقدي فهي تحول الأرباح الواردة في قائمة الدخل إلى الأساس النقدي. لذلك فإن نسب قائمة التدفقات النقدية تعطي صورة أوضح للملاءة المالية للوحدة، إذ أنها عبارة عن قائمة توضح مصادر الأموال وطرق استخدامها حتى البنوك (كمقرضين) تفضل أن يكون لديها قائمة تدفقات نقدية للوحدات التي ترغب بالإقتراض عند إتخاذ القرار الإئتماني، وقد أثبتت الدراسات الميدانية إن دقة تقييم الملاءة للوحدات المقترضة من قبل مدراء الإقراض في البنوك التجارية الذين يستخدمون التدفقات النقدية (الأساس النقدي) كانت أفضل بالمقارنة مع أولئك الذين يستخدمون القوائم المالية على أساس الإستحقاق، وبالتالي فإن قائمة التدفقات النقدية تعد أكثر أهمية بالنسبة للمصارف للأسباب التالية: (حجير، ٢٠٠٣: ١٨)

إن التدفقات النقدية وليست الأرباح هي التي تستخدم في خدمة الدين وتسديد الفوائد وأقساط القروض. من الممكن أن تحقق الشركة أرباحاً جيدة ومع ذلك فإنها تعاني من ضعف في تدفقاتها النقدية والعكس صحيح. من الممكن التلاعب في الأرباح وإظهارها بأكبر مما هي عليه فعلياً باستخدام عدة طرق وأساليب (سواء كانت هذه الطرق مشروعة أو غير مشروعة) بينما يصعب ذلك بالنسبة للتدفقات النقدية. تعد قائمة التدفقات النقدية كأداة تحليلية إضافة إلى كونها بيان مالي حيث أنها لا تنشأ عن القيود المحاسبية وإنما من المعلومات التي تتوفر بشكل رئيسي من القوائم المالية الأخرى.

### ثالثاً : مفهوم وأهمية الربحية ومؤشرات تقييمها:

#### مفهوم وأهمية الربحية:

من الطبيعي أن الهدف الأساسي لأي مشروع إستثماري هو كسب الأرباح سواء كان مصرفاً أو غير ذلك، لأن مقدار الربح المتحقق هو مقياس كفاءة الأعمال، وكلما كبر حجم الأرباح إرتفعت الكفاءة، لذلك يمكن قياس وتحليل أرباح المصارف من خلال دراسة ربحية إستثماراتها المتحققة. إذ أن الربحية قياس نتائج سياسات وعمليات المصارف من الناحية النقدية، وإنعكاس تلك النتائج في العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع وصافي هامش الفائدة. (Setiyorini, ٢٠١٨: ٢٢) والتغيرات التي تحصل في الربحية يمكن أن تعزى إلى حد كبير إلى التغيرات في المخاطر التي يتعرض لها المصرف، إذ أن زيادة التعرض للمخاطر عادة ما تكون مرتبطة بإنخفاض ربحية المصرف ليس بشأن حجم القروض ولكن بسبب الخسائر المتولدة منها، أي كلما زاد تعرض المصارف لمخاطر عالية كلما إنخفضت ربحيتها نتيجة تلك الخسائر.

(Gremi, ٢٠١٣: ١٩)



وعليه أشار Niresh & Thirunavukkarasu أن الربحية تمثل الأموال التي يمكن أن تنتجها المصارف بالموارد التي لديها. (Niresh & Thirunavukkarasu, 2014: 07)

ويرى Mahdaleta أن الربحية هي مقياس فاعلية الإدارة في إدارة الموجودات ورأس المال الذي تملكه المصارف لتوليد الأرباح من الأنشطة التي تقوم بها خلال الفترة المحاسبية.

(Mahdaleta, et al 2016: 34)

في ضوء ماتقدم ، فإن كلمة الربحية Profitability تتألف من كلمتين هي الربح Profit، إذ يعرفها "Trivedi" على أنها الدخل الكلي المتحقق بواسطة نشاطات الأعمال خلال فترة زمنية معينة. (Trivedi, 2010: 237)، في حين الكلمة الثانية القدرة Ability فهي تشير إلى قوة المصرف لكسب الأرباح، وتدل أيضا على قوة أداءه التشغيلي والمالي. وعلى هذا الأساس تعرف مجتمعة على أنها قدرة أداة معينة على تحقيق العائد من إستخدامها. (Barad, 2010: 108) وعلى الرغم من إستخدام مصطلحي الربح والربحية بشكل متبادل، إلا أنه في المعنى الحقيقي هناك فرق بين الإثنين، فالربح مفهوم مطلق، في حين الربحية مفهوم نسبي، مع أنهما يرتبطان إرتباطا وثيقا ومتداخلا فيما بينهما ولكل منهما دوره المتميز في مجال التجارة.

وهناك من يرى أن الفرق بين الربح والربحية " هو أن الأرباح تأخذ شكل أرقام مطلقة بدون الرجوع إلى مصدر الأموال التي تحققت منها الأرباح أو الإستثمارات المولدة لتلك الأرباح. أما الربحية فتعد مقياس أفضل وأدق من عنصر الربح في الحكم على مستوى الكفاءة المالية وتقييم أداء عمل المصارف، على اعتبار أن مؤشرات الربحية بالإمكان مقارنتها مع مؤشرات الربحية للمصارف الأخرى المنافسة. (كاظم, 2017: 81- 82)

في ضوء ماتقدم يمكن القول أن الربحية هي مؤشر دقيق في الحكم على مستوى الكفاءة المالية وتقييم أداء عمل المصارف. لأن الربحية هي علاقة بين الأرباح التي حققتها المشاريع والموارد المتحققة جراء إستثمار تلك الأرباح، لذلك نجد سعي الإدارة لبذل أقصى الجهود نحو الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها بغية تحقيق أفضل العوائد الممكنة للمساهمين من جهة وإستمرار بقاء ونمو تلك المشاريع من جهة أخرى.

وعليه يتضح أن الربحية يتحقق من خلال قرارين هما قرار الإستثمار وقرار التمويل، إذ يتضمن قرار الإستثمار مجموعة من القرارات المتعلقة بإستخدام الوحدات الإقتصادية لمواردها المتاحة للإستخدام الأمثل لتتمكن من تحقيق أفضل عائد دون التضحية بالسيولة، أما قرار التمويل فينطوي على مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية إظهار مصادر التمويل اللازمة لتمويل الإستثمار.

لذلك تعد الربحية أمراً ضرورياً وهدفاً أساسياً لضمان بقاء عمل المشاريع الإستثمارية وإستمرارها ونموها وهي بنفس الوقت غاية يتطلع إليها المساهمين، إذ أن الدور الذي تلعبه الأرباح والربحية في المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص أشبه ماتكون بالوظيفة التي يقوم بها الدم والنبض في الجسم البشري. (Barad, 2010: 108)

ويمكن تلخيص أهمية الربحية على النحو الآتي: (Butigan & benic, 2017: 48)

تعد الربحية مفتاحاً لمؤشر الأداء والقدرة التنافسية التي تمكن المصرف على مواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها على المدى الطويل.



تمکن الربحية المصرف على البقاء على قيد الحياة والإستمرار في سوق العمل بينما يضطر نظرائه الخاسرين لمغادرة السوق.

تتبع أهمية الربحية أيضاً من حقيقة أن التراكم للموارد يمكن المصرف من أن يضع أسس التوسع والتطوير من دون الإعتماد على التمويل الخارجي.

تعد ذات أهمية نسبية في إتخاذ القرار بما يتعلق بمعدل وحجم الربح لذلك تعد الربحية مؤشراً على الكفاءة في إستخدام موارد الوحدة.

تساعد المساهمين والدائنين على إتخاذ قرارات الإستثمار في المصرف أو الإقراض الجزئي.

تؤدي الربحية إلى تعظيم ثروة المساهمين من خلال تعظيم قيمة المصرف.

تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الإتجاه الصحيح.

تحقيق المصارف للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين.

تمثل العنصر الأول لمكافحة المستثمرين مقابل تعرضهم للمخاطر والتضحية برأس المال.

### مؤشرات تقييم الربحية المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستحدثة:

يعد تحليل الربحية بأستخدام النسب المالية من أهم أشكال التحليل المالي والمحاسبي وأكثرها انتشاراً، حيث يلجأ إليه تقريباً كل أصحاب الصلة في الوحدة من إدارة وملاك ومقرضين ... الخ. وبلجاً هؤلاء إلى تحليل الربحية لما له من أثر مباشر على تحليل باقي أوجه النشاط في الوحدات، فتحليل السيولة والقدرة على السداد في المدى الطويل لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن تحليل الربحية، بل يتأثر به وباتجاهاته. وتكمن الأهمية في تحليل الربحية من أن تحقيق الربح هو سبب قيام الوحدات واستمراريتها. ومن أهم هذه المؤشرات:

( خنفر والمطارنة، ٢٠١١: ١٣٨)، (Jaf، ١٨٣: ٢٠١٥)

المؤشرات المشتقة من القوائم المالية التقليدية:

### مؤشر العائد على المبيعات:

ويطلق عليه حافة ربح العمليات، ويبين هذا المؤشر مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها ومصروفات تشغيلها بالإضافة للكفاءة في التعامل مع جميع عناصر التكاليف المرتبطة بالعمليات، فهو أكثر شمولاً من كل من مؤشر ( تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات و مؤشر مجمل الربح إلى صافي المبيعات)، ويحسب على النحو الآتي:

مؤشر العائد على المبيعات = صافي الربح \ صافي المبيعات

والمؤشر العالي يعطي حكماً عاماً على إدارة الوحدة ونجاحها في مختلف الأنشطة سواء كانت تلك المتعلقة بالنشاط الرئيسي أو بالنشاط التشغيلي أو بالأنشطة الفرعية، فضلاً عن إلى الدلالات التي يقدمها هذا المؤشر على إمكانية الوحدات على الصمود في الأوضاع الإقتصادية المستقبلية الحرجة كهبوط أسعار البيع أو إرتفاع كلف المبيعات، كما تمتلك الوحدات المحققة لنسب عالية هنا فرص أفضل من غيرها لتحقيق أسعار عالية لمنتجاتها،



أو تخفيض كلف مبيعاتها، أو زيادة الطلب على منتجاتها، وبالتالي تكون قادرة على تحقيق نمو متسارع لأرباحها الصافية. بقي أن نشير هنا إلى أنه بإمكان المحلل المالي أن يربط بين هذه النسبة ونسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات للخروج باستنتاجات أفضل عن ربحية الوحدات.

(2023:472, Rashid & Sabir Jaf)

### مؤشر العائد على الموجودات:

ويقاس القوة الإيرادية للموجودات المستثمرة في الوحدة الاقتصادية، إذ يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأموال المتاحة في تحقيق الأرباح، وبغض النظر عن مصادر التمويل سواء كانت داخليا أم خارجيا، لذا يعد مؤشراً لقياس ربحية الوحدة بشكل عام ويتحدد هذا المؤشر بالمعادلة الآتية:

مؤشر العائد على الموجودات = صافي الربح \ مجموع الموجودات

ويستخدم هذا المؤشر في تحديد كفاءة الوحدة في توليد الأرباح من الموجودات، فإذا تم الحصول على مؤشر عال فإن ذلك يشير إلى الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح من الموجودات بينما المؤشر المتدني يبين عكس ذلك. ويعود سبب الارتفاع في هذه النسبة لارتفاع صافي الربح ونجاح الوحدة في تحقيق مستوى عال من الدخل، بينما يكون سبب الانخفاض مرده إلى فشل الوحدة في تحقيق أرباح عالية نتيجة لزيادة الكلف والمصاريف أو بسبب الزيادة في إجمالي الموجودات نتيجة لشراء موجودات جديدة. (2023:360, khzer & Jaf)

### مؤشر العائد على الودائع:

ويستخدم هذا المؤشر لقياس العائد المتوقع على وودائع المصرف، فهو يدل على نجاح وكفاءة إدارة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأرباح من الودائع التي تحصل عليها الوحدة، ويحسب المعدل على النحو الآتي: (الكروي،

2010: 110)

مؤشر العائد على الودائع = صافي الربح \ إجمالي الودائع

ويبين هذا المؤشر قدرة الوحدة الاقتصادية على التنافس في السوق المصرفي للحصول على الأموال، لذا يعد كثر من أو التكلفة لجذب الودائع التي تمكن المصرف من العمل بكفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى إستثمارات مربحة، فقيمة دينار واحد من الودائع في الوقت المحدد يصبح أكثر قيمة، وكذلك سيشتري المصرف الكثير من الودائع مقابل تقديم أسعار مرتفعة من خلال تقاسم الأرباح، على الرغم من أن هذا قد يزيد من حجم المصرف، إلا أن العلاقة بين الحجم ومعدل العائد على الودائع لاتزال غامضة، وأن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى إستغلال المصرف لودائعه بالشكل الأمثل في تحقيق الأرباح، أما إنخفاض هذه النسبة فيعد مؤشرا سلبيا لتراجع الوحدة الاقتصادية وضعفها في توليد الأرباح. (2023:412, Rashid & Jaf)

### المؤشرات المشتقة من القوائم المالية المستحدثة:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن من خلالها التمييز بين صافي الدخل المعد على أساس الإستحقاق وصافي التدفق النقدي المعد على الأساس النقدي، ويعبر هذا المؤشر عن أهمية إرتفاع النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للوحدة الاقتصادية، إذ أن إرتفاع رقم صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا



مرتفعاً والعكس بالعكس.

ومن المعروف كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية وجودة أرباح الوحدة الاقتصادية والعكس بالعكس، فضلا عن أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية سوف يمكن من تقييم أدائها في هذا المجال من خلال مقارنتها مع الوحدات الاقتصادية المماثلة لها. (محمد، ٢٠١٣ : ٣٤٩)

وعليه فإن من أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها في تقييم الربحية هي:

العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي:

ترتبط هذه النسبة بين التدفقات التشغيلية من جهة والمبيعات المتحققة من جهة أخرى، وتأخذ الصيغة التالية:

العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي \ صافي المبيعات

ونظراً بأن المبيعات النقدية مصدر رئيسي للتدفقات النقدية الواردة للوحدة الاقتصادية، فإن الحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبن كفاءة سياسات الائتمان المتبعة من قبل الوحدة الاقتصادية في تحصيل النقدية من زبائنها. (خنفر والمطارنة، ٢٠١١: ٢١٨)

العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي:

يستخرج هذا المؤشر وفق المعادلة الآتية:

العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي \ مجموع الموجودات

توضح هذه النسبة مدى قدرة موجودات الوحدة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة الوحدة في استخدام موجوداتها، كما أنها حافزاً للمزيد من الإستثمار في المستقبل. وتشبه هذه النسبة معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلاً من رقم صافي الربح. (العبيسي وآخرون، ٢٠٢٢: ١٠٥٣)

العائد على الودائع من التدفق النقدي التشغيلي:

ويحسب هذا المؤشر وفق المعادلة الآتية:

العائد على الودائع من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي \ إجمالي الودائع

يبين هذا المؤشر العائد على الودائع من التدفقات النقدية التشغيلية، إذ أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً على نجاح الوحدة وكفاءة إدارتها، ولا تختلف هذه النسبة عن سابقتها إلا في مجال الإحتساب إذ تحتسب باستخدام قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلاً من رقم صافي الربح. (أحمد، ٢٠٠٨: ١٨)



المبحث الثالث: الجانب العملي (تحليل وتفسير نتائج البحث وإثبات الفرضية):  
يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج التحليل المالي والإحصائي وتفسيره لإثبات فرضيات البحث وتحقيق أهدافه.  
وعليه فقد تناول المبحث الجوانب الآتية:

### أولاً: وصف عينة البحث:

يوضح الجدول (١) نبذة مختصرة عن المصارف عينة البحث:

الجدول (١)

نبذة مختصرة عن المصارف عينة البحث

مصرف الإستثمار (BIBI)	مصرف الأتحاد (BUOI)	التجاري العراقي (BCOI)	الأهلي العراقي (BNOI)	مصرف الإقتصاد (BEFI)	التفاصيل
بغداد/ مجاور مستشفى العلوية الأهلي (902) ز (2) ميني (27)	بغداد/ كراة خارج	بغداد/ السعدون/ محلة (102) شارع (39) مبني (121)	بغداد/ السعدون/ قرب ساحة الفردوس	بغداد/ المنصور/ شارع 14 رمضان	العنوان
ممارسة الأعمال المصرفية كافة	ممارسة الأعمال المصرفية في كافة مجالات التمويل	ممارسة الأعمال المصرفية	ممارسة الصيرفة الشاملة	ممارسة الأعمال المصرفية	النشاط
13/07/1993	23/09/2002	11/02/1992	02/01/1995	١٩٩٩/٠٣/٢٢	تاريخ التأسيس
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	2,000,000,000	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	400,000,000	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال عند التأسيس
15/06/2004	30/10/2006	25/07/2004	08/07/2004	٢٠٠٥/٠٢/٠١	تاريخ الإدراج
5,760,000,000	4,000,000,000	4,000,000,000	1,143,000,000	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال عند الإدراج
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	270,000,000,000	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال الحالي
1	1	1	1	١	قيمة الأسهم للسهم

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على موقع سوق العراق للأوراق المالية.

### ثانياً : نتائج التحليل المالي للبحث وتفسيره:

أعتمد الباحثان في الجانب العملي على بعض المؤشرات المالية لتقييم ربحية المصارف عينة البحث ومن ثم تقييم أداءها المالي. ومن المعروف أن استخدام المؤشرات يتطلب توفير القوائم المالية التي يتم الإنتقاء منها لإعداد أدوات التحليل. إذ أن كل مصرف من المصارف المبحوثة تم الإعتماد على مخرجاتها من القوائم المالية لخمس السنوات والمتمثلة بالآتي:



قائمة الدخل للمدة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢.

قائمة المركز المالي للمدة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢.

قائمة التدفقات النقدية للمدة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢.

وتتكون المؤشرات المالية المعتمدة لإغراض التحليل في عينة البحث والتي سبق توضيحها في المبحث الثاني من ثلاثة مؤشرات هي: (العائد على المبيعات, العائد على الموجودات, العائد على الحقوق) وقد تم تصنيف هذه المؤشرات إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تخص القوائم المالية التقليدية والمتمثلة بقائمة الدخل والمركز المالي أما المجموعة الثانية تخص القوائم المالية المستحدثة والمتمثلة بالقائمة التدفقات النقدية, ويوضح الجدول (٢) المؤشرات المالية المستخدمة.

الجدول (٢)

مؤشرات تقييم الربحية المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستحدثة

ت	مؤشر	القوائم المالية التقليدية	القوائم المالية المستحدثة
1	العائد على صافي المبيعات	صافي الربح \ صافي المبيعات	صافي التدفق النقدي التشغيلي \ صافي المبيعات
2	العائد على الموجودات	صافي الربح \ إجمالي الموجودات	صافي التدفق النقدي التشغيلي \ إجمالي الموجودات
4	العائد على الودائع	صافي الربح \ إجمالي الودائع	صافي التدفق النقدي التشغيلي \ إجمالي الودائع

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على العرض سابق.

مؤشر العائد على المبيعات:

ويوضح الجدول (٣) نتائج تحليل قيم مؤشر العائد على المبيعات ومتوسطاته المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستحدثة لتقييم ربحية المصارف عينة البحث خلال الفترة المبحوثة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢).

الجدول (٣)

نتائج تحليل قيم مؤشر العائد على المبيعات ومتوسطاته المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستحدثة لتقييم

ربحية المصارف عينة البحث خلال الفترة المبحوثة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)

القوائم المالية المستحدثة						القوائم المالية التقليدية						رمز المصرف
المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	
0.0442	0.3121	4.1565	0.6831-	0.4790-	3.0854-	0.1510	0.1217	0.0036	0.2190	0.2813	0.1297	BEFI
1.5483	3.5262	1.0713	0.2374	1.1283	1.7782	0.1268	0.2545	0.3142	0.3681	0.2653	0.5680-	BNOI
0.5980-	2.1463-	3.8680-	1.5481	1.0932	0.3828	0.4752	0.4312	0.4432	0.6191	0.3342	0.5482	BCOI
0.6710-	1.2676-	2.4011	4.2026	6.4412-	2.2925-	0.1198	0.2138	0.0976	0.1052	0.1759	0.0063	BUOI
3.2864-	5.3290-	4.5238-	1.8698	6.3387-	2.1104-	0.8693	3.970	0.0663	0.2842	0.0014	0.0244	BIBI
0.5926-						0.3484	المتوسط العام					

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على البيانات المالية المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف عينة البحث.



يلاحظ من الجدول أعلاه أن مصرف الإستثمار (BIBI) حصل أعلى قيمة للعائد على صافي المبيعات بين المصارف خلال الفترة المبحوثة على وفق القوائم المالية التقليدية إذ بلغ متوسط النسبة (٠,٨٦٩٣) مما يدل على أن كل دينار من صافي مبيعات المصرف يقابله عائد بمقدار (٠,٨٦٩٣) وهو مؤشر جيد، وهذا يعني كفاءة إدارة المصرف في إدارة أنشطته نتيجة لكفاءة سياسة وقرارات إدارة المصرف المرتبطة بالسياسة الإئتمانية المتبعة من قبلها. وفي مقابل ذلك نلاحظ أن المصرف الأهلي العراقي (BNOI) حصل على أعلى قيمة للعائد على صافي المبيعات بين المصارف خلال فترة المبحوثة بناء على قائمة التدفقات النقدية، إذ بلغ متوسط النسبة (١,٥٤٨٣) وهذا يعني أن كل دينار يتولد من صافي مبيعات المصرف يولد تدفقا نقديا بمقدار (١,٥٤٨٣) وهو مؤشر جيد.

أما أدنى قيمة متوسط حسابي لمؤشر العائد على صافي المبيعات بناء على القوائم المالية التقليدية فقد بلغت (٠,١١٩٨) مرة في مصرف الأتحاد (BUOI) وهذا يعني أن كل دينار من صافي مبيعات المصرف يقابله عائد بمقدار (٠,١١٩٨) وهو مؤشر مقبول. ويقابلها مصرف الإستثمار (BIBI) حصل أدنى قيمة عائد على صافي المبيعات بين المصارف على وفق قائمة التدفقات النقدية، فقد بلغت قيمة متوسط النسبة (-٣,٢٨٦٤) وهذا يعني أن كل دينار يتولد من صافي مبيعات المصرف يقابله عجز نقدي بمقدار (-٣,٢٨٦٤) وهو مؤشر سلبي مما يدل على عدم كفاءة المصرف.

وعليه إستنادا إلى نتائج التحليل المالي وقيم المؤشر يمكن القول أن كافة المصارف عينة البحث قادرة على توليد عائد مقبول بنسب مقبولة من صافي المبيعات على وفق القوائم المالية التقليدية والمتمثلة بقائمتي الدخل والمركز المالي، والذي بلغ متوسطه العام (٠,٣٤٨٤) وهذا يعني أن كل دينار من صافي المبيعات للمصارف عينة البحث يقابله (٠,٣٤٨٤) دينار وهو مؤشر جيد مما يدل على كفاءة إدارة المصارف، ولكن بموجب نتائج التحليل المالي وقيم المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية نجد أن أغلبية المصارف لا يمكنها أن تولد تدفقات نقدية تشغيلية من مبيعات المصرف بأستثناء المصرفي ( الإقتصاد و الأهلي العراقي). وهذا يعني أن نتائج التحليل المالي لمؤشر العائد على المبيعات بناء على القوائم المالية التقليدية للمصارف عينة البحث كانت مختلفة عن نتائج التحليل المالي لنفس المؤشر بموجب قائمة التدفقات النقدية.

ويظهر الجدول (٤) هذا الإختلاف بشكل واضح من خلال عرض متوسط مؤشر العائد على المبيعات حسب الترتيب للمصارف المبحوثة على وفق القوائم المالية التقليدية والمستحدثة.

الجدول (٤)

تحليل متوسط مؤشر العائد على المبيعات والترتيب والانحرافات على وفق القوائم المالية التقليدية مقارنة مع المؤشر نفسه على وفق القوائم المالية المستحدثة

رمز المصرف	متوسط المؤشر على وفق القوائم المالية التقليدية	الترتيب	متوسط المؤشر على وفق القوائم المالية المستحدثة	الترتيب	الانحراف
BEFI	0.1510	٣	0.0442	٢	٠,١٠٦٨
BNOI	0.1268	٤	1.5483	١	١,٤٢١٤-
BCOI	0.4752	2	0.5980-	3	1.0732
BUOI	0.1198	٥	0.6710-	4	0.7909
BIBI	0.8693	١	3.2864-	5	4.1558
المتوسط العام	0.3484		0.5926-		0.941

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الجدول سابق.



في ضوء نتائج الجدول (٤) يتبين أن هناك اختلافاً واضحاً في نتائج التحليل المالي، فمصرف الإستثمار (BIBI) احتل المرتبة الأولى من حيث قوة متوسط مؤشر العائد على المبيعات على وفق قائمتي الدخل والمركز المالي وفي نفس الوقت احتل المرتبة الأخيرة من حيث قوة متوسط مؤشر العائد على المبيعات بموجب قائمة التدفقات النقدية. ولكن في المقابل أيضاً تبين أن مصرف الأهلي العراقي (BNOI) احتل المرتبة الأولى من حيث قوة متوسط مؤشر العائد على المبيعات بناء على قائمة التدفقات النقدية واحتل المرتبة الرابعة من حيث قوة متوسط مؤشر العائد على المبيعات بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي. ويلاحظ في الجدول المذكور إن الانحرافات الحاصلة بين متوسط مؤشر العائد على المبيعات على وفق قائمتي الدخل والمركز المالي وبين متوسط مؤشر العائد على المبيعات على وفق قائمة التدفقات النقدية، إذ كان متوسط الإنحراف بمقدار (٠,٩٤١) مما يدل على وجود إنحرافات كبيرة بينها، أي وجود عدم تطابق بين قيم ربحية العائد على المبيعات للمصارف بناء على القوائم المالية التقليدية و قيم ربحية العائد على المبيعات للمصارف بناء على قائمة التدفقات النقدية، حيث شمل عدم التطابق هذا جميع المصارف عينة البحث وبشكل يصل إلى ١٠٠٪، وقد يعود السبب في عدم التطابق هذا إلى استخدام مبدأ الإستحقاق في إعداد قائمتي الدخل والمركز المالي في حين إستخدام الأساس النقدي في إعداد قائمة التدفقات النقدية. إذ أن صافي الربح يمثل قيمة الأرباح المالية التي حققها المصرف خلال المدة، وهذه الأرباح لالعلاقة لها بالنقد المتوفر لدى المصرف، ولكنها تعبر عن الفرق بين المبيعات ومصاريف المصرف وفقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات المبني على أساس الإستحقاق.

### مؤشر العائد على الموجودات:

ويوضح الجدول (٥) نتائج تحليل قيم مؤشر العائد على الموجودات ومتوسطاته المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستحدثة لتقييم ربحية المصارف عينة البحث خلال الفترة المبحوثة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢).

الجدول (٥)

نتائج تحليل مؤشر العائد على الموجودات ومتوسطاته المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستحدثة لتقييم ربحية المصارف عينة البحث خلال الفترة المبحوثة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)

رمز المصرف	القوائم المالية التقليدية					القوائم المالية المستحدثة						
	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	2018	2019	2020	2021	2022	
BEFI	0.0040	0.0107	0.0071	0.0001	0.0052	0.0054	0.0960-	0.0183-	0.0224-	0.1611	0.0134	0.0075
BNOI	0.0150-	0.0144	0.0222	0.0143	0.0113	0.0094	0.0471	0.0615	0.0143	0.0488	0.1579	0.0659
BCOI	0.0243	0.0145	0.0574	0.0253	0.0220	0.0287	0.0170	0.0474	0.1437	0.2216-	0.1097-	0.0246-
BUOI	0.0001	0.0033	0.0017	0.0020	0.0045	0.0023	0.0442-	0.1242-	0.0702	0.0504	0.0271-	0.0149-
BIBI	0.0005	3.2085	0.0081	0.0014	0.0099	0.0040	0.0479-	0.1408-	0.5379	0.0965-	0.1331-	0.0729-
						0.01						0.0078-

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على البيانات المالية المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف عينة البحث.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المصرف التجاري العراقي (BCOI) حصل أعلى قيمة عائد على الموجودات بين المصارف خلال الفترة المبحوثة بناء على قائمتي الدخل والمركز المالي إذ بلغ متوسط النسبة (٠,٠٢٨٧) مما يدل على أن كل دينار مستثمر من موجودات المصرف يقابله عائد بمقدار (٠,٠٢٨٧) وهو مؤشر جيد، وهذا يعني إمكانية المصرف في إستغلال موجوداته. بينما في المقابل يتضح أن المصرف الأهلي العراقي (BNOI) حصل أعلى



قيمة العائد على الموجودات بين المصارف خلال فترة المبحوثة بموجب قائمة التدفقات النقدية إذ بلغ متوسط النسبة (٠,٠٦٥٩) مما يعني أن كل دينار مستثمر من موجودات المصرف يقابله تدفق نقدي بمقدار (٠,٠٦٥٩) من العمليات التشغيلية وهو مؤشر جيد، إذ أنه كلما ارتفع هذا المؤشر كلما يعني ذلك قدرة المصرف في إستغلال الأموال المتاحة لديه في توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

أما أدنى نسبة متوسط حسابي لمؤشر العائد على الموجودات فقد تحققت في مصرف الأتحاد (BUOI) وبلغ متوسطها (٠,٠٠٢٣) على وفق القوائم المالية التقليدية وهذا يعني أن كل دينار من الموجودات المصرف يقابله عائد بمقدار (٠,٠٠٢٣) وهو مؤشر مقبول. وفي المقابل أن مصرف الإستثمار (BIBI) حصل أدنى قيمة عائد على الموجودات بين المصارف بموجب قائمة التدفقات النقدية إذ بلغ متوسط النسبة (-٠,٠٧٢٩) وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من موجودات المصرف يقابله عجز نقدي في العمليات التشغيلية بمقدار (-٠,٠٧٢٩) وهو مؤشر سلبي مما يدل على عدم قدرة المصرف على إستغلال الأموال المتاحة لديه في توليد تدفقات نقدية تشغيلية. وعليه إستنادا إلى نتائج التحليل المالي وقيم المؤشر يتضح لنا أن كافة المصارف عينة البحث قادرة على توليد عائد مقبول بنسب متفاوتة من الموجودات بناء على القوائم المالية التقليدية والمتمثلة بقائمتي الدخل والمركز المالي، فقد بلغ المتوسط العام (٠,٠١) وهذا يعني أن كل دينار من الموجودات للمصارف عينة البحث يقابله (٠,٠١) دينار وهو مؤشر مقبول مما يدل على قدرة المصارف على إستغلال الأموال المتاحة لديها في توليد تدفقات نقدية تشغيلية، ولكن بموجب نتائج التحليل المالي وقيم المؤشر المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أن أغلبية المصارف لا يمكن أن تولد تدفقات النقدية التشغيلية عند إستثمار موجوداتها بأستثناء مصرفي ( الإقتصاد و الأهلي العراقي). وهذا يعني أن نتائج التحليل المالي لمؤشر العائد على الموجودات بين الأساسيين لمصارف عينة البحث مختلفة.

ويظهر الجدول (٦) هذا الإختلاف بشكل واضح من خلال عرض متوسط مؤشر العائد على الموجودات حسب الترتيب للمصارف المبحوثة على وفق القوائم المالية التقليدية والمستحدثة.

الجدول (٦)

تحليل متوسط مؤشر العائد على الموجودات والترتيب والانحرافات على وفق القوائم المالية التقليدية مقارنة مع المؤشر نفسه على وفق القوائم المالية المستحدثة

رمز المصرف	متوسط المؤشر على وفق القوائم المالية التقليدية	الترتيب	متوسط المؤشر على وفق القوائم المالية المستحدثة	الترتيب	الانحراف
BEFI	0.0054	٣	0.0075	٢	-٠,٠٠٢١
BNOI	0.0094	٢	0.0659	١	-٠,٠٥٦٤
BCOI	0.0287	1	0.0246-	4	0.0533
BUOI	0.0023	٥	0.0149-	3	0.0173
BIBI	0.004	٤	0.0729-	5	0.0769
المتوسط العام	0.01		0.0078-		0.0178

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الجدول سابق.



یلاحظ من الجدول (٦) أن هناك اختلافاً واضحاً في نتائج التحليل المالي بين الأساسين، فالمصرف التجاري العراقي (BCOI) احتل المرتبة الأولى من حيث قوة متوسط مؤشر العائد على الموجودات بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي واحتل المرتبة الرابعة من حيث قوة المتوسط المذكور بناء على قائمة التدفقات النقدية، في حين أن المصرف الأهلي العراقي (BNOI) من حيث قوة متوسط مؤشر العائد على الموجودات بناء على قائمة التدفقات النقدية قد حصل على المرتبة الأولى بعدما كان بالمرتبة الثانية بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي. ويلاحظ في الجدول المذكور أن الانحرافات الحاصلة بين متوسط مؤشر العائد على الموجودات على وفق القوائم المالية التقليدية و المستحدثة قد بلغت بمقدار (٠,٠١٧٨) وهذا يؤكد وجود الإختلاف بين الأساسين المستخدمين، الأمر الذي يفسر وجود عدم تطابق بين قيم ربحية العائد على الموجودات للمصارف بناء على القوائم المالية التقليدية و قيم ربحية العائد على الموجودات للمصارف بناء على قائمة التدفقات النقدية، فقد شمل عدم التطابق هذا جميع المصارف المبحوثة وبنسبة تصل إلى ١٠٠٪، ويرجع السبب في عدم التطابق هذا إلى إختلاف الأسس المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية.

### مؤشر العائد على الودائع:

ويوضح الجدول (٧) نتائج تحليل قيم مؤشر العائد على الودائع ومتوسطاته المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستحدثة لتقييم ربحية المصارف عينة البحث خلال الفترة المبحوثة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢).  
الجدول (٧)

نتائج تحليل مؤشر العائد على الودائع ومتوسطاته المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستحدثة لتقييم ربحية المصارف عينة البحث خلال الفترة المبحوثة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)

القوائم المالية المستحدثة						القوائم المالية التقليدية						رمز المصرف
المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	
0.0545	0.0705	0.8790	0.1160-	0.0944-	0.4665-	0.0281	0.0275	0.0007	0.0371	0.0554	0.0196	BEFI
0.1225	0.224	0.0724	0.0306	0.1555	0.1298	0.0160	0.0161	0.0212	0.0474	0.0365	0.0414-	BNOI
0.1055-	0.3454-	0.7096	0.3250	0.1463	0.0562	0.0812	0.0693	0.0813	0.1299	0.0447	0.0805	BCOI
0.0563-	0.6336-	0.2966	0.3890	0.6133-	0.1903-	0.0133	0.0276	0.0120	0.0096	0.0167	0.0005	BUOI
0.2021-	0.3935-	0.2554-	0.1142	0.3536-	0.1220-	0.0104	0.0293	0.0037	0.0173	0.0000	0.0014	BIBI
0.0374-						0.0298	المتوسط العام					

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على البيانات المالية المستخرجة من التقارير السنوية للمصارف عينة البحث.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المصرف التجاري العراقي (BCOI) قد حصل أعلى قيمة عائد على الودائع بين المصارف خلال فترة المبحوثة على وفق قائمتي الدخل والمركز المالي، إذ بلغت قيمة المتوسط (٠,٠٨١٢) مما يدل على أن كل دينار من وداائع المصرف يقابله عائد بمقدار (٠,٠٨١٢) وهو مؤشر جيد. في حين حصل المصرف الأهلي العراقي (BNOI) على أعلى قيمة عائد على الودائع بين المصارف خلال الفترة المبحوثة بموجب قائمة التدفقات النقدية، فقد بلغت قيمة المتوسط (٠,١٢٢٥) مما يعني أن كل دينار من وداائع المصرف يقابله عائد بمقدار (٠,١٢٢٥) من العمليات التشغيلية وهو مؤشر جيد أيضاً، وهذا يدل على أنه كلما إرتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك على كفاءة المصرف في جمع الودائع وتحويلها إلى إستثمارات مربحة.



أما أدنى قيمة متوسط لمؤشر العائد على الودائع فقد حصل عليها مصرف الإستثمار (BIBI) وكانت بقيمة (٠,٠١٠٤) على وفق القوائم المالية التقليدية وهذا يعني أن كل دينار من الودائع يقابله عائد بمقدار (٠,٠١٠٤) وهو مؤشر مقبول. وفي المقابل فإن مصرف الإستثمار (BIBI) قد حصل أيضا على أدنى قيمة عائد على الودائع بين المصارف المبحوثة بموجب قائمة التدفقات النقدية، إذ بلغت قيمة العائد (٠,٢٠٢١) وهذا يعني أن كل دينار من الودائع للمصرف يقابله عجز نقدي في العمليات التشغيلية بمقدار (٠,٢٠٢١) وهو مؤشر سلبي مما يدل على عدم كفاءة المصرف.

عليه وإستنادا إلى نتائج التحليل المالي وقيم المؤشر يتبين أن كافة المصارف عينة البحث قادرة على توليد عائد مقبول بنسب مقبولة من الودائع بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي حيث بلغت قيمة المتوسط العام (٠,٠٢٩٨) وهذا يعني أن كل دينار من ودائع المصارف المبحوثة يقابله عائد بمقدار (٠,٠٢٩٨) دينار وهو مؤشر جيد مما يدل على قدرة المصارف على إستغلال ودائعها بالشكل الأمثل في تحقيق الأرباح. إلا أنه وبموجب نتائج التحليل المالي وقيم المؤشر المشتقة من قائمة التدفقات النقدية فإن أغلبية المصارف لا يمكن أن تولد تدفقات نقدية تشغيلية لودائعها بإستثناء مصرفي ( الإقتصاد والأهلي العراقي). وهذا يعني أن نتائج التحليل المالي لمؤشر العائد على الودائع بموجب القوائم المالية التقليدية للمصارف عينة البحث كانت مختلفة عن نتائج التحليل المالي لنفس المؤشر على وفق قائمة التدفقات النقدية.

ويظهر الجدول (٨) هذا الاختلاف بشكل واضح من خلال عرض المتوسط العام لمؤشر العائد على الودائع حسب ترتيب المصارف المبحوثة على وفق القوائم المالية التقليدية والمستحدثة.

الجدول (٨)

تحليل متوسط مؤشر العائد على الودائع والترتيب والانحرافات على وفق القوائم المالية التقليدية مقارنة مع المؤشر نفسه على وفق القوائم المالية المستحدثة

الانحراف	الترتيب	متوسط المؤشر على وفق القوائم المالية المستحدثة	الترتيب	متوسط المؤشر على وفق القوائم المالية التقليدية	رمز المصرف
٠,٠٢٦٤-	٢	٠,٠٥٤٥	٢	٠,٠٢٨١	BEFI
٠,١٠٦٥-	١	٠,١٢٢٥	٣	٠,٠١٦٠	BNOI
0.1867	4	٠,١٠٥٥-	1	٠,٠٨١٢	BCOI
0.0696	3	٠,٠٥٦٣-	٤	٠,٠١٣٣	BUOI
0.2125	5	٠,٢٠٢١-	٥	٠,٠١٠٤	BIBI
0.0672		٠,٠٣٧٤-		٠,٠٢٩٨	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الجدول سابق.

في ضوء نتائج الجدول (٨) يتضح أن هناك اختلافاً واضحاً في نتائج التحليل المالي، فالمصرف التجاري (BCOI) احتل المرتبة الأولى من حيث قوة متوسط مؤشر العائد على الودائع على وفق قائمتي الدخل والمركز المالي وفي نفس الوقت احتل المرتبة الرابعة من حيث قوة متوسط مؤشر العائد على الودائع بموجب قائمة التدفقات النقدية.

ولكن في المقابل أيضا يتبين أن المصرف الأهلي العراقي (BNOI) احتل المرتبة الأولى من حيث قوة متوسط مؤشر العائد على الودائع بناء على قائمة التدفقات النقدية واحتل المرتبة الثالثة من حيث قوة المتوسط لنفس المؤشر بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي. ويتضمن الجدول المذكور مقدار الإنحرافات الحاصلة بين المتوسط العام لمؤشر العائد على الودائع على وفق قائمتي الدخل والمركز المالي وبين المتوسط العام لنفس المؤشر على وفق قائمة التدفقات النقدية، فقد بلغت قيمة متوسط الإنحراف (٠,٠٦٧٢) مما يدل على وجود إنحرافات بينهما، أي وجود عدم تطابق بين قيم ربحية العائد على الودائع للمصارف بناء على القوائم المالية التقليدية و قيم ربحية العائد على الودائع للمصارف بناء على قائمة التدفقات النقدية، حيث شمل عدم التطابق هذا جميع المصارف عينة البحث وبنسبة تصل إلى ١٠٠٪، وقد يعود السبب في عدم التطابق هذا إلى إستخدام مبدأ الإستحقاق في إعداد قائمتي الدخل والمركز المالي الأمر غير المألوف في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

### **ثالثاً: تحليل العلاقة بين المتغيرات الرئيسية للبحث بأستخدام معامل الارتباط وأثبتات الفرضيات:**

تم أستخدام معامل الإرتباط لتحديد العلاقة بين المتغيرات الرئيسية للبحث والتي تتمثل بالمؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية التقليدية (المعدة على أساس الإستحقاق) والمستحدثة (المعدة على الأساس النقدي) لتقييم الربحية المصارف عينة البحث وأثبتات فرضياته وهي:

يوجد إختلاف في نتائج تقييم ربحية المصارف عينة البحث ناتج عن إختلاف في الأسس المحاسبية المعتمدة لإعداد القوائم المالية وطبيعة المعلومات الواردة فيها.

هناك حاجة إلى إستخدام المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق إلى جانب المؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية لتقييم ربحية المصارف عينة البحث.

يلاحظ من الجدول (٩) وبالإعتماد على نتائج التحليل المالي وبأستخدام معامل الإرتباط لاتوجد علاقة بين مؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية التقليدية مع المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المستحدثة والمتمثلة في (مؤشر العائد على المبيعات، مؤشر العائد على الموجودات، مؤشر العائد على الودائع)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ” -٠,٨٦٧٦، ٠,٠٤٩٦، ٠,١٥٥٢ ” على التوالي وهي أقل من ٠,٥ والقيمة الاحتمالية تساوي ” ٠,٠٠٠ ” وهي أقل من ٠,٠٥. وفي نفس الوقت بموجب نتائج التحليل المالي وجود عدم تطابق بين قيم مؤشرات الربحية بناء على القوائم المالية التقليدية و قيم مؤشرات الربحية على وفق قائمة التدفقات النقدية، حيث شمل عدم التطابق هذا جميع المصارف عينة البحث وبنسبة تصل إلى ١٠٠٪، إذ بلغت قيمة المتوسط العام للانحراف ” ٠,٠٩٤١، ٠,٠١٧٨، ٠,٠٦٧٢ ” على التوالي، ويرجع سبب عدم التطابق هذا إلى إختلاف الأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المذكورة.

عليه وفي ضوء نتائج التي توصل إليه الباحثان من خلال الجداول السابقة والتي تناولت الجوانب المالية، فضلا عن التحليل الإحصائي للمؤشرات المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستحدثة، يمكن القول بوجود إختلاف واضح بين نتائج قيم المؤشرات المستخدمة في تقييم ربحية المصارف عينة البحث ناتج عن إختلاف الأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وهذا الإختلاف بطبيعة الحال سيؤدي إلى إختلاف المحتوى المعلوماتي للقوائم المذكورة، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى إستخدام المؤشرات المالية المشتقة من كل من القوائم المالية المعدة



على أساس الإستحقاق والأساس النقدي لتقييم ربحية المصارف عينة البحث وبشكل الذي تكمل إحداهما الأخرى وهذا مايفسر لنا أيضا الإختلاف بين قيم نتائج المؤشرات الثلاثة المعتمدة في تقييم ربحية المصارف عينة البحث والمتمثلة في (مؤشر العائد على المبيعات, مؤشر العائد على الموجودات, مؤشر العائد على الودائع) والمشتقة من القوائم سالفة الذكر وهذا بدوره يقودنا إلى نفي فرضيتي العدم وإعتماد الفرضيات البديلة, وكما هو موضح أدناه ضمن الجدول(٩):

الجدول (٩)

تحليل العلاقة بين مؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية التقليدية مع

مؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المستحدثة

مؤشر العائد على المبيعات					1
sig	معامل الارتباط r	الانحراف	متوسط المؤشر على وفق القوائم المالية المستحدثة	متوسط المؤشر على وفق القوائم المالية التقليدية	رمز المصرف
0.0000	0.8676-	٠,١٠٦٨	0.0442	0.1510	BEFI
		-١,٤٢١٤	1.5483	0.1268	BNOI
		1.0732	0.5980-	0.4752	BCOI
		0.7909	0.6710-	0.1198	BUOI
		4.1558	3.2864-	0.8693	BIBI
		0.941	0.5926-	0.3484	المتوسط العام
مؤشر العائد على الموجودات					2
0.0000	0.0496	-٠,٠٠٢١	0.0075	0.0054	BEFI
		-٠,٠٥٦٤	0.0659	0.0094	BNOI
		0.0533	-0.0246	0.0287	BCOI
		0.0173	-0.0149	0.0023	BUOI
		0.0769	-0.0729	0.004	BIBI
		0.0178	-0.0078	0.01	المتوسط العام
مؤشر العائد على الودائع					3
0.0000	0.1552-	٠,٠٣٦٤-	٠,٠٥٤٥	٠,٠٢٨١	BEFI
		٠,١٠٦٥-	٠,١٢٢٥	٠,٠١٦٠	BNOI
		0.1867	٠,١٠٥٥-	٠,٠٨١٢	BCOI
		0.0696	٠,٠٥٦٣-	٠,٠١٣٣	BUOI
		0.2125	٠,٢٠٢١-	٠,٠١٠٤	BIBI
		0.0672	٠,٠٣٧٤-	٠,٠٢٩٨	المتوسط العام

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على التحليل الإحصائي.

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

### أولا: الإستنتاجات:

أثبتت البحث في جانبه النظري والميداني أن التحليل المالي يعد عملية فنية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها، وتعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها. إذ أن التحليل المالي



يعد نظاماً للمعلومات ومخرجات النظام المحاسبي يشكل قاعدة أساسية لمدخلات ذلك النظام التي تعد قائمة معلوماتية ذات فائدة كبيرة للمستخدم بهدف مساعدة متخذ القرار في التوصل إلى حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، وتقييم أدائها، والتنبؤ بمستقبلها.

أكدت نتائج البحث النظرية والميدانية أن طبيعة المعلومات الواردة في القوائم المالية يعد أحد العوامل المهمة لتحديد طبيعة التحليل واختيار النسب المستخدمة في هذا التحليل.

تأكد للباحثين أن القوائم المالية التقليدية والمتمثلة بقائمتي الدخل والمركز المالي المعدة على أساس الإستحقاق لاتقل أهمية ولها مكانتها بنظر محلي القوائم المالية والأطراف المستفيدة الأخرى على الرغم من بعض أوجه القصور التي تكتنف هذه القوائم، إذ إنه لاغنى عن المؤشرات المشتقة منها لأنها تكمل تلك المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

وفي ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث عنه نجد أن قائمة التدفقات النقدية قد جاء لسد النقص وتكملة القوائم المالية التقليدية، نظراً لما توفره من معلومات إضافية حول مجرى النقد في المصرف، ومن ثم فإنه لا يمكن الإستغناء عن أي من تلك القوائم منها أو تحل أحدها محل الأخرى.

أثبت البحث إنه على الرغم من أن الأساس النقدي المتبع في إعداد قائمة التدفقات النقدية قد يسبب إختلافاً مع الأسس الذي تبنى عليه القوائم المالية التقليدية إلا أن هناك ترابط وإنسجام ما بين القوائم المالية المختلفة، وعليه فأن الأساس المتبع لا يحول دون وجود ذلك الترابط.

أكدت نتائج البحث الميدانية أن الإختلاف في نتائج قيم الربحية للمصارف عينة البحث ناتج عن الإختلاف في أسس المحاسبية المعتمدة لإعداد القوائم المالية وطبيعة المعلومات الواردة فيها أدى إلى حاجة إستخدام مؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق إلى جانب مؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية لتقييم ربحية المصارف عينة البحث وبالتالي إعطاء صورة أشمل لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

أكدت نتائج البحث الميدانية على وجود عدم تطابق بين المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق والمؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية لتقييم ربحية المصارف عينة البحث، حيث كل مؤشر لديه خصوصية و تعبير خاص به، مما أدى إلى الإعتماد على جميع المؤشرات ولا يمكن الإستغناء عن أي منها.

ثانياً: التوصيات:

ينبغي على إدارة سوق العراق للأوراق المالية إصدار قوانين وتعليمات جديدة من شأنها أن تلزم الشركات بضرورة عرض نسب ومؤشرات المالية ضمن الكشوفات المالية، لأن ذلك يساهم في تنوير رؤية المستثمرين سواء أكان مستثمراً محلياً أو مستثمراً أجنبياً إضافة إلى تفعيل حركة التداول في السوق وتطويرها وهذا يساهم بدوره في تنمية البنية التحتية للإقتصاد العراقي.

ضرورة إهتمام كاف بقائمة التدفقات النقدية والمؤشرات المالية المشتقة منها من إدارة الوحدة الإقتصادية لإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن الأداء المالي للوحدات الاقتصادية، والنتيجة توفير معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية تساعدهم في تقويم الأداء المالي لهذه الوحدات فضلاً عن المقدرة التنبؤية بالتدفقات المستقبلية لها.

ضرورة تعزيز مفاهيم الربحية ومؤشرات قياسها لما لها من دور مهم ومساند في مساعدة مجالس إدارة المصارف من جهة والأطراف المستفيدة من جهة أخرى في إتخاذ القرارات الصحيحة والدقيقة.



ينبغى على إدارة السوق العراق للأوراق المالية توجيه المستثمرين إلى الإهتمام بمؤشرات الربحية عند تقييم الوحدات الإقتصادية بصورة أكبر من مؤشرات السيولة النقدية، لأنها تعكس القوة المالية والسوقية للوحدة. ينبغى على إدارة المصارف إذا ما أرادت النجاح بصورة مستمرة ومو عمل المصرف وبكفاءة في بيئته القطاعية وكسب ثقة المتعاملين معه، لابد من الإستمرار إستخدام مؤشرات الربحية كونها تركز على العلاقة بين التشغيل وموارد المتاحة، وان إرتفاع هذه المؤشرات يعد دليلاً على كفاءة المصرف. التأكيد على إستخدام مؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق إلى جانب مؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية لتقييم ربحية المصارف عينة البحث. تأكيد الباحثان بضرورة توجيه قسم المحاسبة في الجامعات والمعاهد على أهمية العمل على توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة في مجال التحليل المالي في سوق العمل بشكل الذي يمكن التعامل مع النسب والمؤشرات المالية بشكل أفضل، ذلك من خلال تحديث مناهج الدراسة الجامعة والمعهد وأحتواء المواد الدراسية بشأن هذا الموضوع من جهة، وتوفير ورش العمل والدورات التدريبية اللازمة لهم من جهة أخرى.

## Abstract :

The aim of the research is to highlight the importance of financial indicators derived from the several financial statements based on the accrual basis, which are mainly represented in both the income statement and the statement of financial position, and to compare it with financial indicators derived from the statement of cash flows prepared on the cash basis, and to determine the nature of the relationship between the results of the financial analysis based on both the accrual basis and the cash basis.

So as to find the extent of the dimensions of that connection and compatibility between them. Although the traditional financial statements suffer from some shortcomings and criticism, they are still the focus of attention and focus of the beneficiary parties and are considered one of the main tools of financial analysis in evaluating financial performance.

To achieve the objectives of the research, the researchers adopted the descriptive approach as a basis to complete the theoretical side of the research, while to accomplish the practical side, the researchers relied on the financial data obtained from the annual reports of a sample of five Iraqi banks listed on the Iraqi Stock Exchange, for a period of (5) years from (2018-2022), which were used to compute profitability indicators based on an accrual basis on the one hand and a cash basis on the other hand, as they were analyzed in a way that achieves the objectives of the research and helps in testing its hypotheses.

The research concludes a set of results, the most important of which is that there is a difference in the results of the values of profitability indicators of the banks in the research sample resulting from the



difference in the accounting principles adopted for preparing the financial statements and the nature of the information contained therein. The research recommended the necessity of using the financial indicators derived from financial statements prepared on an accrual basis, in addition to the financial indicators derived from the cash flow statement to evaluate the profitability of the banks in the research sample in such a way that the results of the analysis complement each other.

## قائمة المصادر:

### أولا / المصادر العربية:

- الزبيدي, حمزة محمود, ٢٠١٠ " التحليل المالي الأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل " الطبعة الثانية, دار الوراق للنشر والتوزيع, عمان - الأردن.
- سامي الباي, ٢٠١٩ " دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة " رسالة ماجستير, تخصص محاسبة, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الشهيد محمد خيضر - بسكرة.
- محمد, عبد المنعم محمد عبد القيوم, وعلي, أبو عبيدة طه جبريل, ٢٠٢٠ " الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للصناديق الإستثمارية " المجلة العربية للنشر العلمي, العدد الواحد والعشرون.
- خنفر, مؤيد راضي, والمطارنة, غسان فلاح, ٢٠١١ " تحليل القوائم المالية " الطبعة الثالثة , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان - الأردن.
- الأسدي, زينة جهاد جاسم, ٢٠١٩ " تقويم الأداء المالي بأستخدام النسب المالية لشركة آسياسيل للإتصالات للسنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٦ إتمودجا " المجلة جامعة العراقية, المجلد ٤٤, العدد ١٥.
- الحجلة , مجد سامي, ٢٠١٦ " مدى إنعكاس مؤشرات الأداء المالي على أسعار الأسهم للمصارف المدرجة في سوق دمشق للوراق المالية " رسالة ماجستير, قسم المصارف والتأمين, كلية الإقتصاد, جامعة دمشق - السورية.
- الدهراوي, كمال الدين الدهراوي, وهلال, عبدالله هلال, ١٩٩٩ " المحاسبة المتوسطة مدخل نظري تطبيقي " الدار الجامعية - مصر.
- الFDA, FDA, ١٩٩٩ " المحاسبة المتوسطة, نظرية وتطبيق " مؤسسة الوراق للنشر, عمان - الأردن .
- سليمان, بلعور سليمان, والطيب, علي بن الطيب, ٢٠٠٩ " قراءات مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع " مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية.
- التميمي, عباس محمد يحيى, وجر, إستقلال جمعة, ٢٠١٣ " دور المؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح " مجلة الإدارة والإقتصاد, العدد ٩٥, المجلد.
- حجير, إسماعيل, ٢٠٠٣ " قائمة التدفقات النقدية - نشأتها وأهدافها والتحليل المالي باستخدامها " مجلة البنوك في الأردن, العدد ٥, المجلد ٢٢.



كاظم, علي عبد الامير, ٢٠١٧ ” علاقة المحاسبة الإبداعية في تعظيم الأرباح وأثرها على زيادة القيمة السوقية للسهم - دراسة في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ” رسالة ماجستير في قسم التدقيق المحاسبي, كلية الإقتصاد والإدارة, الجامعة الاسلامية في لبنان.

الكروي, بلال نوري سعيد, ٢٠١٥ ” نمط إدارة المخاطرة والسيولة والربحية وإنعكاسها على قيمة المصرف - دراسة لعينة من المصارف أجنبية وإمكانية تطبيقها في المصارف العراقية ” أطروحة الدكتوراه, كلية الإدارة والإقتصاد, قسم إدارة الأعمال, جامعة بغداد.

محمد, آمال نوري, ٢٠١٣ ” مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية - دراسة تحليلية بإعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية ” مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد ٣٤.

العبيسي, علي, وتجانية, حمزة, ومايده, محمد فيصل, ٢٠٢٢ ” أهمية مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة لدى بنك البركة الإسلامي ” مجلة العلوم الإسلامي, المجلد ٢٢, العدد ١٠١.

أحمد, عبد الناصر شحدة السيد, ٢٠٠٨ ” الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الإئتمانفي البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان ” رسالة ماجستير, كلية العلوم الإدارية والمالية, جامعة شرق الأوسط للدراسات العليا.

القوائم المالية لمصرف الإقتصاد للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢).

القوائم المالية لمصرف الأهلي العراقي للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢).

القوائم المالية لمصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢).

القوائم المالية لمصرف الإتحاد العراقي للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢).

القوائم المالية لمصرف الإستثمار العراقي للمدة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢).

ثانيا / المصادر الأجنبية:

Moyar, B., Herbert, (2008) “Investments” 2th Ed, The Dryelen press.

Mcmenamin, Jan, (2009) “Financial management An. Introduction” 2st Ed.

Jaf, R. S & Xinping, X.(2011).POSSIBILITY REALIZED COMPETITIVE ADVANTAGE BY STRATEGIC INFORMATION SYSTEMS EVIDENCE FROM IRAQI BANKS. Annual Summit on Business and Entrepreneurial Studies. PP.247265-.

Kieso, Donald E. & Weygandt, Jerry J.,(2019) “ Intermediate Accounting” 19th Ed, John Wiley & sons, Inc.

Setiyorini, A. K., & Kartika, C. (2018) “Effect of Profitability. Investment Decision on Company Value in Manufacturing Company Listed in Indonesia Stock Exchange” Develop, vol.2, no2, PP2128-.

Gremi, E. (2013) “Internal factors affecting Albanian banking profitability. Academic Journal of Interdisciplinary Studies” vol.2. no.9, pp1925-, Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Doi:10.5901/ajis.2013.v2n9p19.

Niresh, A., & Thirunavukkarasu, V. (2014) “Firm size and profitability: A study of listed manufacturing



firms in Sri Lanka” International journal of business and management, vol.9, no.4.pp. 5764-, www.ccsenet.org/ijbm.

Mahdaleta, E., Muda. I. & Nasir, G. M. (2016) “Effects of capital structure and profitability on corporate value with company size as the moderating variable of manufacturing companies listed on Indonesia Stock Exchange” Academic Journal of Economic Studies, vol. 2. no.3. pp3043-.

Trivedi, S.M. (2010) “An analysis of financial performance of State Road Transport Corporation in Gujarat” Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.

Barad, M.M. (2010) “A Study of Liquidity Management of Indian Steel Industry” Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.

Butigan. n.. & beniĆ, d. (2017) “The impact of membership in strategic alliances on the profitability of firms in the retail sector” Croatian economic survey, vol. 19, no.2. pp.4782-.

Jaf ,Rizgar Abdullah Sabir(2015) “The Role of Mark to Market on the Properties of Accounting Information in Kurdistan International Bank”Research Journal of Finance and Accounting www.iiste.org ISSN 22221697- (Paper) ISSN 22222847- (Online) Vol.6, No.4.

Rashid, C. A., & Sabir Jaf, R. A. (2023)”The Role of Accounting Measurement and Disclosure of Social Capital in Improving Quality of Accounting Information” Iranian Journal of Management Studies. VOL. 12 NO. 4.pp 469477-.

Khzer,Karzan Adnan & Jaf, Rizgar Abdullah Sabir(2023),THE ROLE OF INCOME SMOOTHING ON FINANCIAL PERFORMANCE INDICATORS. 3c Empresa: investigación y pensamiento crítico, ISSN-e 22543376-, Vol. 12, N°. 2, 2023, págs. 362376-.

Rashid, C. A., & Jaf, R. A. S. (2023). The Usefulness of The Capital Asset Pricing Model in Predicting Total Shareholder Return. Zanco Journal of Humanity Sciences, 27(1), 408416-.

”ثالثا / الشبكة العالمية للمعلومات ”الإنترنت

<https://www.daftra.com/hub>

<http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/uploadedFilesList.html>